المدير الناشر:
محمد المختار محمد لفظيل

# الحدث موريتانيا

نصف شهرية - سياسية - مستقلة - جامعة

العدد: 011

الإثنين 27 يوليو 2026

السعر: 20 أوقية جديدة

مجموعة موريتانيا الحدث

الموقع الألكتروني: www.elhadeth.mr

منصة موريتانيا الحدث على مواقع التواصل الاجتماعي

فيسبوك - تيكتوك - يوتيوب - انستغرام

للاتصال - واتساب: 48485555

البريد الألكتروني: elhadeth.mr@gmail.com

## الرئيس ولد الغزواني في مؤتمر صحفي:

# لن أؤيد أي خيار يخالف الدستور أو إرادة الشعب وسأواصل تنفيذ برنامجي حتى نهاية المأمورية

# إنه لا علم لي بأحد أقاربي قريبًا كان أو بعيدًا تربطه علاقة بالمصلحة العامة على نحو يخالف القانون




بعد توقيع أطراف الحوار الوثيقة المقدّمة من موسى افال

## الرئيس غزواني يتسلم وثيقة الحوار من منسقه ويجتمع بممثلي الأطراف المشاركة فيه



## موريتانيا تشارك في المؤتمر الوزاري الدولي لحماية وصون التراث الفلسطيني



## وزيرة التجارة والسياحة تطلق من تجكجة موسم الكيطنة ضمن النسخة الثانية من "وطني وجهتي"



## هل آن الأوان لإعادة قراءة ملف العلاقات الخارجية بعيدًا عن الشعارات؟




## الأمين العام لوزارة التجارة والسياحة يتفقد تحضيرات إطلاق موسم الكيطنه بتجكجة



## موريتانيا وأمريكا توقعان اتفاقا حول سلاسل إمداد المعادن الحرجة والعناصر الأرضية النادرة

وقع معالي وزير المعادن والصناعة، السيد ادي ولد الزين، الثلاثاء بمقر الوزارة، اتفاقاً إطارياً بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والولايات المتحدة الأمريكية، يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال تأمين سلاسل إمداد المعادن الحرجة والعناصر الأرضية النادرة، وتطوير أنشطة استخراجها ومعالجتها.

ووقع الاتفاقية عن الجانب الأمريكي السيدة كورينا ساندرز، القائمة بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى موريتانيا.

ويؤسس هذا الاتفاق لإطار تعاون مشترك يهدف إلى دعم تطوير قطاع المعادن الحرجة، وتعزيز مرونة وأمن سلاسل الإمداد، وتشجيع الاستثمار، وتبادل الخبرات، بما يسهم في تطوير عمليات التعدين والمعالجة وخلق قيمة مضافة للموارد المعدنية، في إطار شراكة تخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وحضر مراسم التوقيع من الجانب الأمريكي كل من:

بول هيوبر، مدير مكتب إمدادات الطاقة بوزارة الخارجية الأمريكية.

تيم شرايبر، رئيس الشؤون السياسية والاقتصادية

مات رايان، مسؤول الشؤون الاقتصادية؛

طارق باها، أخصائي الشؤون الاقتصادية والتجارية.

كما حضر مراسم التوقيع عدد من أطر وطاقم وزارة المعادن والصناعة.

ويأتي توقيع هذا الاتفاق في سياق الجهود التي تبذلها موريتانيا لتعزيز مكانتها كوجهة استثمارية واعدة في قطاع المعادن الاستراتيجية، والاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على المعادن الحرجة والعناصر الأرضية النادرة، باعتبارها مواد أساسية في الصناعات المتقدمة وتقنيات التحول الطاقوي.

## رئيس الجمعية الوطنية: العقوبة بحق النائبتين جاءت وفق القانون

أكد رئيس الجمعية الوطنية، النائب محمد بمب ولد مكت، أن العقوبة التي طُبقت بحق النائبتين مريم الشيخ وقامو عاشور جاءت انسجاماً مع القوانين المنظمة للعمل البرلماني والنظم الداخلية، مشدداً على أن الجمعية الوطنية تؤمن بمبدأ فصل السلطات وتحترم قرارات الهيئات القضائية والدستورية فيما يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية أن مقتضيات القانون تسري على الجميع دون استثناء، سواء تعلق الأمر بالأغلبية أو المعارضة، مؤكداً أن الكل تحت طائلة القانون.

وجاء القرار في مذكرة وقعها رئيس الجمعية الوطنية، استناداً إلى أحكام الدستور والنظام الداخلي، ولا سيما المواد 19 و75 و80 و81 و82 و84، إضافة إلى محضر إثبات الوقائع المؤرخ في 16 يوليو الجاري.

وأضاف ولد مكت أنه كان بإمكانه، من موقعه الدستوري، اتخاذ إجراءات قانونية ضد من أدخل النائبتين بطريقة غير لائقة، غير أنه آثر مراعاة سمعة الغرفة الموقرة وسمعة النائبتين، اللتين اتخذتا من مقر الجمعية الوطنية منصة للبث لمدة ست ساعات خارج أوقات العمل، تضمن الكثير من الإساءة.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية، قبل اختتام الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع القانون رقم 26-032 المعدل لبعض أحكام القانون رقم 2024-046 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر، حرص المؤسسة التشريعية على احترام القانون وصون هيبتها، مشيراً إلى أن الانضباط والالتزام بالقواعد البرلمانية يظل واجباً على جميع الأعضاء.

## الجمعية الوطنية تصادق على تعديلات جديدة في نظام الشرطة الوطني

صادقت الجمعية الوطنية الثلاثاء، على مشروع قانون يعدّل بعض أحكام القانون رقم 2024-046 الصادر في 24 ديسمبر 2024، والمتعلق بنظام الشرطة الوطنية، وذلك خلال جلسة عامة ترأسها رئيس الجمعية الوطنية محمد بمب مكت، بحضور وزير الداخلية واللامركزية والتنمية المحلية محمد أحمد ولد محمد الأمين.

وأوضح وزير الداخلية خلال عرضه لمشروع القانون، أن التعديلات تهدف إلى مواءمة الإطار القانوني المنظم للشرطة الوطنية مع متطلبات تطوير المؤسسة وتعزيز مهنيتها، من خلال اعتماد تسميات جديدة للفئات المكوِّنة لجسم ضباط الشرطة بما ينسجم مع المصطلحات المعتمدة داخل القطاع.

كما ينص المشروع على رفع سن الإحالة إلى التقاعد بالنسبة لرتبة "مراقب عام" إلى 66 عاماً، بما يتماشى مع الأحكام المطبقة على الضباط العامين في بقية الأسلاك العسكرية والأمنية.

وشملت التعديلات أيضاً تعزيز الأحكام المتعلقة بواجب التحفظ والسرية المهنية، عبر تحديد الأفعال والسلوكيات المحظورة على أفراد الشرطة، مع التأكيد على استمرار الالتزام بالحفاظ على السر المهني حتى بعد انتهاء الخدمة.

وخلال مناقشة المشروع، دعا عدد من النواب إلى تحسين ظروف عمل أفراد الشرطة، وتعزيز السلامة المرورية وتوفير المزيد من الوسائل اللوجستية والبشرية، إلى جانب مواصلة تحديث المنظومة الأمنية.

وفي ختام النقاش، أكد وزير الداخلية أن هذه التعديلات تندرج ضمن توجه الحكومة الرامي إلى ترسيخ قيم المهنية والانضباط والحياد والولاء داخل جهاز الشرطة الوطنية، مشيراً إلى أن الحكومة تعمل على تعزيز ميزانيات تشغيل الأجهزة الأمنية، ومواصلة الإجراءات الخاصة بإنشاء أكاديمية وطنية للشرطة.

## البرلمان يعاقب عضوتيه مريم الشيخ وقامو عاشور بالطرد المؤقت

قررت الجمعية الوطنية الاثنين، معاقبة النائبتين مريم الشيخ جينغ وقامو عاشور سالم بعقوبة "المصادرة والطرد المؤقت"، على خلفية ما وصفه قرار رئيس البرلمان محمد بمب مكت بـ"جسامة الوقائع وما ترتب عليها من مساس بحرمة المؤسسة البرلمانية وهيبتها وحسن سير عملها".

وصدر القرار استنادًا إلى أحكام الدستور والنظام الداخلي للجمعية الوطنية، وبعد الاطلاع على محضر إثبات الوقائع المؤرخ في 16 يوليو الجاري، والذي خلص إلى ثبوت الوقائع المنسوبة للنائبتين.

وبموجب النظام الداخلي، تُحرم النائبتان من المشاركة في أعمال البرلمان لمدة 20 يومًا من أيام الدورات البرلمانية اعتبارًا من تاريخ إعلان القرار، مع إمكانية تشديد العقوبة في حال تكرار المخالفة أو عدم الامتثال لقرارات رئاسة البرلمان.

وكلف القرار السلطات الإدارية والأمنية التابعة للجمعية الوطنية بتنفيذه، على أن يدخل حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ النطق به.

وتزامن القرار مع مقاطعة نواب المعارضة للجلسة البرلمانية احتجاجًا على الإجراءات المتخذة بحق النائبتين، وذلك بعد أيام من إخراجهما من مبنى الجمعية الوطنية إثر اعتصامهما داخله.

وكان المجلس الدستوري قد أكد في قرار سابق، عدم إمكانية إثبات فقدان النائبتين لصفتهما البرلمانية، معتبرًا أن الحكم الصادر بحقهما من الغرفة الجزائية بمحكمة الاستئناف لا يزال قابلًا للطعن، وبالتالي لم يكتسب الصفة النهائية.

## وزيرة التربية تنشر لائحة المتفوقين في الباكالوريا (اسماء)

أعلنت وزيرة التربية وإصلاح النظام التعليمي هدى باباه، مساء الأربعاء، لائحة الأوائل على المستوى الوطني في امتحان شهادة الباكالوريا للعام الدراسي 2025-2026، وذلك قبيل نشر النتائج الرسمية.

وتصدر التلميذ محمد يحي محمد سالم المحجوب من ثانوية الامتياز 1، شعبة العلوم الطبيعية (SN) بمعدل 17.71، فيما حلت التلميذة هند محمد فال أبيه، من ثانوية الامتياز 2، في صدارة شعبة الرياضيات (M) بمعدل 17.90، وهو أعلى معدل مسجل بين مختلف الشعب.

وفي شعبة الرياضيات التقنية (TM)، جاء محمد أحمد اميه، من الثانوية الفنية بنواكشوط، في المركز الأول بمعدل 13.99، بينما تصدر عمار مامادو سي، من الثانوية الفنية في ازويرات، شعبة الرياضيات والهندسة الكهربائية (TS) بمعدل 13.52.

أما في شعبة الآداب الأصلية (LO)، فقد احتلت لاله محمد المامي الحسين، من المعين الثقافي 3 بتيارت، المركز الأول بمعدل 16.12، في حين تصدر محمد يحي محمد الأمين احماد، من ثانوية ألاك، شعبة الآداب العصرية (LM) بمعدل 13.76.

وفي شعبة اللغات (LA)، نالت ميمونه الشيخ محمد فال، من ثانوية الامتياز 1، المرتبة الأولى بمعدل 15.94.

وتعكس النتائج المعلنة استمرار حضور مؤسسات التعليم العمومي، وعلى رأسها ثانويات الامتياز والثانوية العسكرية والثانوية الفنية، إلى جانب عدد من المؤسسات الخصوصية، في صدارة ترتيب المتفوقين على المستوى الوطني بمختلف الشعب.

## أسماء الأوائل على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات في امتحان شهادة ختم الدروس الإعدادية

كشفت وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي عن نتائج امتحان شهادة ختم الدروس الإعدادية للعام الدراسي 2025-2026، وعن أسماء الأوائل على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات.

وتصدر التلميذ محمد يحيى إبراهيم الشيخ من مؤسسة ديغا (DIGHA) في نواكشوط الترتيب الوطني، بعد حصوله على معدل 18.66.

وجاء ترتيب الأوائل على مستوى الولايات على النحو التالي:

الحوض الشرقي: إبراهيم الخليل محمد فاضل - مؤسسة السبيل - معدل 16.73.

الحوض الغربي: نبغوها زين العابدين سيدي - الثانوية - معدل 16.60.

لعصابة: أم الخيري الشيخ الحسين - مؤسسة الرسالة - معدل 16.24.

كوركول: راماتا مامادو با - الإعدادية - معدل 15.18.

لبراكنة: أمينتو محمد الأمين عبد - مؤسسة لمهاب - معدل 16.11.

الترارزة: السالكة محمدن أجدود - مؤسسة الـ (EL) - معدل 16.05.

آدرار: اخديجة أحمد عبيد الرحمن - مؤسسة التربية - معدل 15.21.

داخلة نواذيبو: أحمد المأمون اليدالي - الثانوية - معدل 17.58.

تكانت: الشيخ سيدي محمد المختار - الثانوية - معدل 16.05.

كيدي ماغا: ماميساخو موسى كيبي - مؤسسة غابو - معدل 14.21.

تيرس زمور: يحيى محمد معاوية - الثانوية - معدل 16.43.

إنشيري: أمينتو البو طالب سيد أحمد - الثانوية - معدل 14.15.

نواكشوط الشمالية: عمر محمد محمود عريف - الثانوية - معدل 16.44.

نواكشوط: محمد يحيى إبراهيم الشيخ - ديغا - معدل 18.66.

## مفوضية الأمن الغذائي تطلق برنامج الغذاء مقابل العمل والأنشطة المدرة للدخل لعام 2026

أشرفت معالي مفوضة الأمن الغذائي، السيدة فاطمة بنت خطري، رفقة والي ولاية الحوض الشرقي السيد إسلمو ولد سيدي، الخميس، من مدينة النعمة عاصمة الولاية، على إطلاق برنامج "الغذاء مقابل العمل" ومكوّنة الأنشطة المدرة للدخل لسنة 2026، المنفذة من طرف مفوضية الأمن الغذائي.

ويتضمن برنامج "الغذاء مقابل العمل" لهذا العام تسييج أكثر من 100 مزرعة في مختلف ولايات البلاد، عبر توفير 208 آلاف متر من السياج مع جميع مستلزمات التسييج، إلى جانب دعم الأنشطة الزراعية في الوسط الريفي بالمعدات والآليات االزراعية، كما يشمل البرنامج توزيع ما يقارب 1000 طن من المواد الغذائية لدعم اليد العاملة في المزارع المستفيدة.

وتشمل مكوّنة الأنشطة المدرة للدخل، تمويل 61 نشاطا مدرا للدخل، من ضمنها ماكينات لطحن الحبوب، ووحدات للتبريد، ومستودعات للغاز المنزلي، بما يسهم في خلق فرص دخل مستدامة للأسر المستفيدة.

وقد أدت معالي مفوضة الأمن الغذائي، جولة ميدانية شملت عددا من المشاريع المنفذة ضمن البرنامج، من بينها مزرعة الغابة التابعة لبلدية آغوينيت، والتي استفادت من مشروع التسييج، نفذته المفوضية، حيث اطلعت على استعدادات المزارعين لانطلاق الحملة الزراعية الخريفية.

وأكدت معالي المفوضة، في كلمة وجهتها إلى المزارعين، أن الحكومة، بتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ماضية في دعم القطاع الزراعي ومواكبة المزارعين من أجل رفع الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

ودعت المزارعين إلى مضاعفة الجهود واستثمار الدعم المقدم لتحقيق محاصيل زراعية كبيرة، مشيرة إلى أن هذا المشروع ينبغي أن يشكل حافزا لمزارعي القرى المجاورة لتعزيز الإنتاج وتحقيق الاكتفاء.

وأضافت أن مختلف القطاعات الحكومية معبأة لمؤازرة الفئات الهشة، منوهة بما تنفذه الدولة من برامج اجتماعية هامة، كان من آخرها برنامج "عون"، الذي جاء استجابة لاحتياجات الأسر الأكثر هشاشة.

كما تفقدت المفوضة، خلال زيارتها لمدينة النعمة، المخازن المركزية للمفوضية بمدينة النعمة، واطلعت على وضعية مخزون المواد الغذائية المخصصة للبرامج الاجتماعية، حيث اطمأنت على وفرتها وجودتها، ووجهت القائمين على المخازن بضرورة تسريع وتيرة تنفيذ البرامج الاجتماعية، وضمان إيصال البرامج الاجتماعية إلى المستفيدين منها في الوقت المناسب، مع المحافظة على جودة المخزون الغذائي.

وكانت معالي المفوضة مرفوقة خلال هذه الأنشطة، بالسلطات الإدارية، وعدد من أطر المفوضية، وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية في الولاية.

## تفكيك شبكة لترويج المخدرات قرب مؤسسات تعليمية في نواكشوط وتوقيف 4 أشخاص

أعلن الدرك الوطني عن تمكن كتيبته في نواكشوط الغربية، من تفكيك شبكة تنشط في الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك عقب عملية استخباراتية وتحريات ميدانية وصفها بالدقيقة.

وقال الدرك الوطني إن العملية أسفرت عن توقيف أربعة أشخاص بينهم امرأة، كانوا ينشطون في ترويج المخدرات بعدد من أحياء العاصمة، مع تركيز نشاطهم في محيط المدارس والثانويات والجامعات.

وأضاف أن أفراد الشبكة كانوا بحوزتهم أكثر من خمسة كيلوغرامات من مخدر القنب الهندي (الحجر الأسود)، و6 غرامات من الكوكايين، وكمية من حبوب الأمفيتامين، إضافة إلى أقراص من مخدر الإكستازي وعلبتين تحتويان على مخدر الكريستال.

كما مكنت العملية من حجز ثلاثة موازين إلكترونية تحمل آثارًا لمخدر الكوكايين، وعلب مخصصة لتعبئته وبيعه بالتجزئة، فضلاً عن أدوات تستخدم في تجهيز المخدرات واستنشاق الكوكايين.

وأكد الدرك الوطني أن هذه العملية تأتي ضمن جهوده المتواصلة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتجفيف منابعها، وحماية المجتمع، ولا سيما فئة الشباب، مشددًا على مواصلة ملاحقة الشبكات الإجرامية وإحالة المتورطين فيها إلى العدالة.

## الدرك الوطني يحبط محاولة تهريب 2790 قرصًا من المؤثرات العقلية عبر معبر روصو

أحبط عناصر الدرك الوطني بمركز العبّارة في مدينة روصو محاولة لتهريب كمية من أقراص المؤثرات العقلية، وذلك خلال عملية تفتيش اعتيادية للمسافرين القادمين إلى الأراضي الموريتانية.

ووفق معطيات الدرك الوطني، أسفرت العملية عن توقيف سيدة أجنبية بعد الاشتباه بها أثناء إجراءات التفتيش، حيث عُثر بحوزتها على 2790 قرصًا من المؤثرات العقلية.

وأوضحت المعطيات أن المشتبه بها كانت تخفي 700 قرص داخل ملابسها، بينما أخفت 2090 قرصًا أخرى لدى طفلة أجنبية قاصر تبلغ من العمر 14 عامًا، في محاولة لتمويه عملية التهريب.

وأكد الدرك الوطني أن هذه العملية تندرج ضمن جهوده المتواصلة لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعزيز الرقابة على المعابر الحدودية، بما يسهم في حماية الأمن العام والحد من انتشار هذه المواد.

## الرئيس ولد الغزواني في مؤتمر صحفي:

# لن أؤيد أي خيار يخالف الدستور أو إرادة الشعب وسأواصل تنفيذ برنامجي حتى نهاية المأمورية

أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مساء الجمعة، أن موريتانيا بلد آمن ومستقر، تعمل مؤسساته بانتظام، وتتواصل فيه الجهود لتعزيز اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وتحسين ظروف المواطنين، وبناء اقتصاد أكثر صمودا، رغم تداعيات الأزمات الدولية المتلاحقة.

وأوضح فخامة رئيس الجمهورية، خلال مؤتمر صحفي عقده بالقصر الرئاسي في نواكشوط مع الصحافة الوطنية والدولية، أن هذا اللقاء يشكل فرصة لإنارة الرأي العام، وتعزيز حق المواطن في الوصول إلى المعلومة، فضلا عن كونه مناسبة للتداول حول مشروعه المجتمعي الذي تم عرضه خلال الترشح للمأمورية الأولى سنة 2019.

وأشار إلى أن هذا المشروع يقوم على جعل الإنسان، أي المواطن، محور التنمية وغاية السياسات العمومية، من أجل بناء دولة عصرية ذات مؤسسات قوية وقادرة على خدمة المواطن، وتحقيق موريتانيا التي ينشدها الجميع، القائمة على الحرية والعدالة والمساواة والرخاء.

وأكد أن تنفيذ هذا المشروع يواجه جملة من التحديات، من أبرزها التحديات السياسية المرتبطة بالحكامة، وتعزيز الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية، ومكافحة الفقر والغبن والهشاشة، وبناء اقتصاد منتج ومتنوع، إضافة إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة.

وأضاف أن برنامجي "تعهداتي" و"طموحي للوطن" تم إعدادهما لمواجهة هذه التحديات، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات بناء على ما تحقق خلال المأمورية الأولى، وما تتطلبه المرحلة من أولويات جديدة.

وأوضح فخامة رئيس الجمهورية أن المسار التنموي تأثر بالأزمات العالمية التي اندلعت منذ نهاية عام 2019، وفي مقدمتها جائحة كوفيد-19، ثم أزمة أوكرانيا، وصولا إلى الحرب في الشرق الأوسط، التي انعكست تداعياتها على سلاسل الإمداد والتوريد، والتمويلات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العالمية، والتجارة العالمية، إضافة إلى النظام العالمي التعددي.

وقال إن موريتانيا، رغم عدم كونها طرفا مباشرا في هذه الأزمات، تأثرت بتداعياتها، مؤكدا أن الجهود الوطنية مكنت من تحقيق تقدم مهم في تنفيذ البرامج الحكومية، وأن العمل متواصل بوتيرة متسارعة لإنجاز برنامج "طموحي للوطن".

ففي المجال السياسي، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن البلاد شهدت خطوات مهمة في اتجاه تطبيع العلاقة بين الدولة ومختلف الفاعلين السياسيين، وبين الفرقاء السياسيين أنفسهم، وترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل، وتمكين كل طرف من أداء دوره بعيدا عن خطاب التخوين أو الإقصاء.

وأشار إلى أن تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ دولة القانون وتطوير المنظومة الديمقراطية ومحاربة الفساد هي مسارات مستمرة تتطلب مواصلة العمل، باعتبارها قضايا لا تنتهي بإنجاز مشروع محدد، وإنما تحتاج إلى جهود دائمة.

وعلى المستوى الاجتماعي، أبرز فخامة رئيس الجمهورية ما تحقق من تقدم في مجال تعزيز اللحمة الاجتماعية، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، وتحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية، خاصة في مجالات المياه والكهرباء والصحة والتعليم، إضافة إلى مواصلة إصلاح الإدارة لتكون أكثر قربا من المواطن.

وفي الجانب الاقتصادي، أكد أن موريتانيا حققت تحسنا في عدد من المؤشرات الاقتصادية، بفضل سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز قدرته على خلق القيمة المضافة وفرص العمل، إلى جانب تنفيذ إصلاحات في القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص والقطاع غير المصنف.

وأوضح فخامته أن هذه الجهود انعكست إيجابا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي سجلت تحسنا في عدد من المجالات، من بينها الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، ونسبة المديونية، والميزان التجاري، بما يعكس متانة الأداء الاقتصادي وقدرته على مواجهة التحديات

أما في المجال الأمني، فشدد فخامة رئيس الجمهورية على أن الأمن والاستقرار يمثلان الأساس الذي تقوم عليه مختلف مسارات التنمية، قائلا إن الأولوية المطلقة تظل ضمان أمن المواطنين، وصون الحوزة الترابية، وتأمين الأجانب المقيمين والعاملين في البلاد.

وأضاف أن موريتانيا نجحت، بفضل جهود قواتها المسلحة والأمنية، في تعزيز جاهزيتها وقدرتها على مواجهة مختلف التحديات الأمنية، من خلال تنفيذ مقاربة أمنية متعددة الأبعاد.

وردا على سؤال بشأن إمكانية تعديل الدستور بما يسمح بالترشح لمأمورية رئاسية ثالثة، أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أن هذا الموضوع لا يشكل أولوية في المرحلة الحالية، ولا يرى أي ارتباط بينه وبين مسار الحوار الوطني.

وأوضح فخامته أن إثارة هذا النقاش في مستهل المأمورية الثانية، التي لا تزال في بدايتها، يعد انشغالا بقضايا مستقبلية على حساب أولويات المرحلة، مؤكدا أن التركيز ينبغي أن ينصب على تنفيذ البرامج التنموية وخدمة المواطنين.

وأضاف أن الجدل حول هذا الموضوع لا يخدم المصلحة العامة، معتبراً أنه يندرج في إطار النقاشات السياسية أكثر من ارتباطه بالواقع، قبل أن يجدد التأكيد على التزامه بالدستور وإرادة الشعب، قائلا: "أي شيء ليس في الدستور ولا يريده الشعب، فلن أفعله".

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن جهوده ستظل موجهة، حتى نهاية مأموريته، إلى تنفيذ برنامجه الانتخابي ومواصلة مسار الإصلاح والتنمية، معرباً عن أمله في أن يواصل من يختاره الشعب في انتخابات عام 2029 البناء على ما تحقق، بما يخدم مصالح الوطن ويعزز مسيرته التنموية.

وحول سؤال بشأن تقييمه لأداء الحكومة، أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أن تقييمه يعتمد على النتائج المحققة على أرض الواقع، وليس على الانطباعات أو الخطابات، مع حرصه على الاستماع إلى مختلف الآراء، سواء الصادرة عن المعارضة أو الأغلبية أو المواطنين.

وأوضح فخامته أن الحكومة تعمل في ظروف إقليمية ودولية صعبة، ومع ذلك تمكنت من تنفيذ إصلاحات ومشاريع تنموية، وإحراز تقدم ملموس في قطاعات المياه والكهرباء والتعليم والصحة والخدمات الأساسية.

وأشاد رئيس الجمهورية بالجهود التي يقودها الوزير الأول وأعضاء الحكومة، مؤكدا أن ما تحقق يمثل إنجازا مهما، لكنه لا يرقى بعد إلى مستوى الطموحات والأهداف المرسومة.

وشدد فخامته على أن المرحلة المقبلة تستوجب مزيدا من الفاعلية وتسريع وتيرة العمل، داعيا الحكومة إلى مضاعفة جهودها لاستكمال تنفيذ الالتزامات ومواجهة التحديات القائمة.

ورداً على سؤال بشأن أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج "طموحي للوطن"، أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أن التحديات تظل قائمة في مختلف مراحل تنفيذ البرنامج، مشيرا إلى أن أكبرها يتمثل في مواصلة مسار التنمية والإصلاح في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بعدم الاستقرار وتسارع المتغيرات.

وأوضح فخامته أن حالة عدم اليقين التي يشهدها العالم تجعل استشراف التطورات المستقبلية أمرا بالغ الصعوبة، وهو ما يفرض تحديات إضافية على تنفيذ البرامج الوطنية.

وأكد رئيس الجمهورية أن موريتانيا، رغم هذه الظروف، تواصل تنفيذ برنامجها التنموي، معتبرا أن هذه التحديات لا تقتصر على البلاد وحدها، بل تواجهها مختلف دول العالم في ظل التحولات الدولية المتسارعة.

وبخصوص سؤال بشأن انتشار الفساد، ولا سيما في صفقات المحروقات والمعادن وصفقات التراضي، أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أن الفساد يمثل إحدى أخطر الآفات التي تواجه الدول، مشددا على أن مكافحته تشكل أولوية، لأن أي سياسة عمومية تتسامح معه أو توفر له الحماية لا يمكن أن تحقق التنمية أو العدالة.

وأوضح فخامته أنه لا يوافق على القول إن الفساد ازداد خلال الفترة الأخيرة، مؤكدا أن المؤشرات المتوفرة لدى الدولة تدل على تراجعه وانحساره.

وأضاف أن من أبرز هذه المؤشرات ارتفاع الموارد المالية للدولة، وتزايد حجم المشاريع والبرامج الممولة ذاتيا، إلى جانب التحسن المسجل في تنفيذ المشاريع التنموية، رغم ما قد يرافق بعضها من بطء.

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أن تنامي الاستثمارات العمومية، واتساع حجم المشاريع التنموية والاجتماعية المنجزة أو قيد الإنجاز، يعكس فاعلية الجهود المبذولة في تعزيز الحكامة، مؤكدا أن تنفيذ مشاريع كبرى بتمويلات وطنية لا يتماشى مع وجود فساد بالقدر الذي يُروج له.

وأكد أن مكافحة الفساد لا ينبغي أن ترتبط بالأشخاص، بل يجب أن تقوم على عمل مؤسسي يضمن الاستمرارية والفعالية، مشددا على أن المؤسسات هي الضامن الأساسي لترسيخ الحكامة وتحقيق التقدم.

وأوضح فخامته أن العقوبات تظل من اختصاص القضاء، وأنه لا يتدخل في أي ملف يتعلق بأي شخص، سواء كان وزيرا أو مسؤولا إداريا، مؤكدا أن تحديد المسؤوليات وإصدار الأحكام من صلاحيات القضاء وحده.

وأشار إلى أنه خلال عام 2025 تمت إحالة عدد من ملفات الفساد إلى القضاء، شملت أكثر من مائة شخص، مع وضع عدد منهم تحت الرقابة القضائية أو رهن التحقيق، إضافة إلى فقدان عدد من المسؤولين لمناصبهم بسبب قضايا تتعلق بسوء التسيير.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تعزيز دور المؤسسات وتمكينها من أداء مهامها، موضحا أن لكل مؤسسة صلاحياتها التي حددها الدستور والقانون؛ فالحكومة تضطلع بمهامها التنفيذية، والقضاء يمارس سلطته المستقلة، والبرلمان يختص بالتشريع.

وأكد أن اختزال مسؤوليات الدولة في شخص واحد أو جهة محددة لا يخدم مسار بناء المؤسسات، داعيا إلى الحد من التدخلات التي تعيق استقلالية المؤسسات، وترك كل جهة تمارس صلاحياتها وفق الإطار القانوني المنظم لعملها.

وبين فخامة رئيس الجمهورية، أن مواجهة الفساد لا يمكن أن تكون مسؤولية فردية، بل هي مسؤولية جماعية تتطلب مشاركة الجميع، كلٌ من موقعه، مشددا على أن الفساد ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد.

وأوضح فخامته أن الفساد لا يقتصر على الجانب المالي والإداري فقط، بل يشمل كذلك أبعادا أخلاقية واجتماعية وسياسية، وهي أبعاد تشكل، في نظره، البيئة التي قد ينشأ فيها الفساد المالي والإداري.

وأضاف أن القضاء الفعلي على الفساد يقتضي اعتماد مقاربة شاملة ومؤسسية، تقوم على تمكين مؤسسات الدولة من أداء أدوارها، وتعزيز الرقابة والمساءلة، واحترام الصلاحيات التي يحددها القانون لكل مؤسسة.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن تفعيل المؤسسات وتطوير أدائها، مع إلزامها بالقيام بمهامها على الوجه المطلوب، يمثل السبيل الأمثل للحد من الفساد وترسيخ الحكامة الرشيدة، مشيرا إلى أن بناء دولة قوية يمر عبر مؤسسات فاعلة وقادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها.

وقال فخامة رئيس الجمهورية، ردا على سؤال حول التحولات الأمنية في المنطقة وتداعياتها، إن موريتانيا، باعتبارها جزءا من منطقة الساحل، تواجه تحديات أمنية مشتركة مع دول الجوار، مشيرا إلى أن طبيعة التهديدات الحالية تفرض تبني مفهوم أوسع للأمن يتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية.

وأوضح فخامته أن ما يمكن تسميته بـ"الأمن الجغرافي" يجعل أمن كل دولة مرتبطا ببيئتها الإقليمية وبالأوضاع السائدة لدى جيرانها، مؤكدا أن موريتانيا تعمل على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة وترسيخ التعاون المشترك لمواجهة التحديات.

وأضاف أن حماية البلاد تتطلب، بالتوازي مع التعاون الإقليمي، مواصلة تطوير قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن، ورفع جاهزيتها للتكيف مع مختلف التهديدات، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تأمين البلاد وصون مصالحها.

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أن تجربة مجموعة دول الساحل الخمس مثلت إطارا مهما للتعاون، بالنظر إلى تشابه الظروف الجغرافية والأمنية لدول المنطقة، خاصة اتساع المساحات الصحراوية وما يترتب عليها من صعوبات في المراقبة والسيطرة.

وقال فخامته إن مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود تتطلب تنسيقا مستمرا بين الدول، لأن الجماعات والتنظيمات المهددة للاستقرار لا تعترف بالحدود، مما يجعل العمل الجماعي والتكامل في المقاربات الأمنية ضرورة لمواجهة المخاطر وتعزيز أمن المنطقة.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن علاقات موريتانيا مع دول الجوار ممتازة، مشيرا إلى أن البلاد تواصل العمل على تعزيز التعاون الإقليمي، بالتوازي مع تطوير قدرات مؤسساتها الأمنية والعسكرية للاضطلاع بمهامها في أفضل الظروف.

وأوضح أن جمهورية مالي الشقيقة تمثل الجوار المباشر لموريتانيا، وأن البلدين تجمعهما علاقات تاريخية وإنسانية واقتصادية عميقة، مشيرا إلى أن مالي تمر بظروف صعبة، وأن موريتانيا، بحكم تجربتها السابقة مع تحديات أمنية مماثلة، تحرص على التعامل مع هذه المستجدات بالحكمة وحسن التقدير، بما يحفظ علاقات الأخوة وحسن الجوار.

وفيما يتعلق باللاجئين، أكد رئيس الجمهورية أن الوضع الأمني في المنطقة لن يؤثر على استقبال الأشقاء الماليين وغيرهم، مبرزا أن موريتانيا تستضيف في مخيم "أمبره" ما يقارب 150 ألف لاجئ، رغم أن طاقته الاستيعابية الأصلية كانت في حدود 50 إلى 60 ألف شخص.

وأضاف أن البلاد تواصل تقديم واجب الضيافة والرعاية للاجئين، رغم الضغوط التي تتحملها المناطق المستضيفة، مؤكدا أن جميع القادمين مرحب بهم شريطة استكمال إجراءات التعريف والتسجيل القانونية.

وبخصوص الهجرة غير النظامية، أوضح فخامة رئيس الجمهورية أنها ظاهرة عالمية تشهد تناميا متزايدا، مشيرا إلى أن موريتانيا أصبحت خلال السنوات الأخيرة وجهة لبعض المهاجرين بسبب ما تنعم به من أمن واستقرار وما توفره من فرص، مؤكدا أن البلاد ترحب بالأشقاء الراغبين في تحسين ظروفهم، شريطة احترام القوانين الوطنية.

وشدد على أن احترام القوانين يقتضي الدخول عبر المنافذ الشرعية وتسوية الوضعية القانونية للإقامة، مؤكدا أن المشكلة لا تكمن في المهاجرين أنفسهم، وإنما في شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية التي تستغل ظروفهم وتعرض حياتهم للخطر.

البقية الصفحة 5






# الأمين العام لوزارة التجارة والسياحة يتفقد تحضيرات إطلاق موسم الكيطنه بتجكجة

تفقد الأمين العام لوزارة التجارة والسياحة السيد يحي الطالب بوب الجمعة بمدينة تجكجة التحضيرات الجارية



لإطلاق موسم الكيطنة ضمن النسخة الثانية من "وطني .. وجهتي".

وزار الأمين العام المنصة الرسمية التي ستحتضن فعاليات المهرجان المعلن عن إطلاق موسم الكيطنه، وملعب مدينة تجكجة الذي ستفتتح فيه العروض المقامة بمناسبة إطلاق موسم الكيطنه.

كما اطلع الأمين العام على سير التكوين الذي تباشره المدرسة الوطنية لمهن السياحة لصالح 60 من شباب ولاية تكانت حول مهن السياحة والفندق والاستقبال وغيرها.

وأكد الأمين العام في تصريح بالمناسبة أن قطاع التجارة والسياحة، يباشر التحضير للنسخة الثانية من برنامج "وطني... وجهتي"، انسجاما مع نداء فخامة رئيس الجمهورية الداعي إلى قضاء العطل في الداخل وإلى تعزيز السياحة الداخلية واعتبارها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال الأمين العام إن نسخة هذا العام تستهدف أربع ولايات هي تكانت وكيديماغا ولعصابه ونواذيبو، و تهدف إلى التعريف بالأماكن والمؤهلات السياحية



لولايات الوطن.

وأضاف أنه وفي إطار هذا البرنامج وبتوجيهات من معالي وزير التجارة والسياحة قامت بعثة من الوزارة بزيارة لولاية تكانت لتحضير النشاطات المزمع القيام بها والإطلاع عن كثب على مستوى التحضير، مؤكدا أن الزيارة مكنت من اللقاء بالسلطات الإدارية والمنتخبين وتم تشكيل لجنة جهوية ولجان فنية تقوم بالإشراف على جميع الفعاليات.

وأشار إلى أنهم لمسوا تجاوبا كبيرا وإرادة حقيقية لدى الجميع لإنجاح هذا الموسم السياحي الهام.

وشكر الأمين العام السلطات الإدارية والمنتخبين وجميع ساكنة ولاية تكانت على الاهتمام الكبير بهذا الموسم والذي ظهر من خلال الإرادة والمشاركة في جميع التحضيرات المقام بها.

وقال الأمين العام إن أمله كبير في ان يسهم هذا الموسم في خلق فرص للعمل وفي تعزيز السياحة والتعريف بولاية تكانت كوجهة سياحية وطنية فريدة نظرا لما لها من مقدرات تراثية وثقافية وتضاريس جميلة.

من المنتظر أن تطلق معالي وزيرة التجارة والسياحة السيدة زينب بنت أحمدناه، مساء غد السبت بمدينة تجكجة موسم الكيطنة ضمن برنامج وطني وجهتي الهادفة إلى تشجيع السياحة الداخلية والتعريف بالمؤهلات السياحية لولايات الوطن.





# هل آن الأوان لإعادة قراءة ملف العلاقات الخارجية بعيدًا عن الشعارات؟

في السياسة، لا تُدار العلاقات بين الدول بالعواطف ولا بردود الفعل، وإنما تُبنى على حسابات المصالح الوطنية، وموازين القوة، وما يحقق الأمن والاستقرار والتنمية للشعوب.

لقد عرفت موريتانيا في مرحلة من تاريخها، خلال حكم الرئيس الأسبق معاوية ولد سيد أحمد الطايع، علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وصلت إلى مستوى تبادل السفراء وافتتاح سفارة إسرائيلية في نواكشوط. وبغض النظر عن اختلاف المواقف من تلك المرحلة، فإنها كانت خيارًا سياسيًا اتخذته الدولة آنذاك ضمن رؤية لسياستها الخارجية وانفتاحها الدولي.

لاحقًا، تغير هذا التوجه، وقطعت العلاقات وأغلقت السفارة، لتدخل البلاد مرحلة مختلفة في سياستها الخارجية. ومنذ ذلك الحين، ظل هذا الملف حاضرًا في الجدل السياسي،




بين من يراه قرارًا منسجمًا مع الموقف الداعم للقضية الفلسطينية، ومن يعتقد أن موريتانيا فقدت في المقابل فرصًا للتعاون الاقتصادي والتقني والاستثماري، إلى جانب تراجع بعض أوجه الانفتاح الدولي.

اليوم، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية، لم يعد من المنطقي أن يُمنع النقاش في مثل هذه القضايا أو أن يُواجه أصحابه بالتخوين. فالكثير من الدول العربية والإسلامية، بما فيها دول خليجية وتركيا، تقيم بدرجات مختلفة علاقات أو قنوات تواصل مع إسرائيل، ولم يمنعها ذلك من إعلان دعمها للقضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

إن دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتمسك بحل عادل وفق القانون الدولي، لا يمنع في حد ذاته من أن تناقش كل دولة خياراتها الخارجية وفق ما تراه محققًا لمصالحها الوطنية وسيادتها.

وربما يكون من الحكمة اليوم إعادة تقييم بعض الخيارات السابقة بعقل بارد، بعيدًا عن الانفعال والأحكام المسبقة، والسؤال: هل تخدم السياسة الحالية مصالح موريتانيا بأفضل صورة؟ وهل توجد خيارات أخرى يمكن أن تعزز الاستثمار، وتنقل التكنولوجيا، وتوسع الشراكات الاقتصادية، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية ومواقف الدولة المعلنة؟

إن مراجعة السياسات ليست اعترافًا بالخطأ، بل هي سمة الدول التي تتكيف مع المتغيرات وتحسن قراءة المستقبل. وموريتانيا، وهي تبحث عن مزيد من الاستثمار، وفرص العمل، والتكنولوجيا، والشراكات الدولية، تحتاج إلى سياسة خارجية مرنة، مستقلة، ومتوازنة، يكون معيارها الأول والأخير هو المصلحة الوطنية العليا، دون التفريط في مبادئها أو التزاماتها الدولية.

فالأوطان تُبنى بالحكمة، لا بالشعارات، وبالقرارات التي تصنع المستقبل، لا بالمواقف التي ترضي اللحظة.

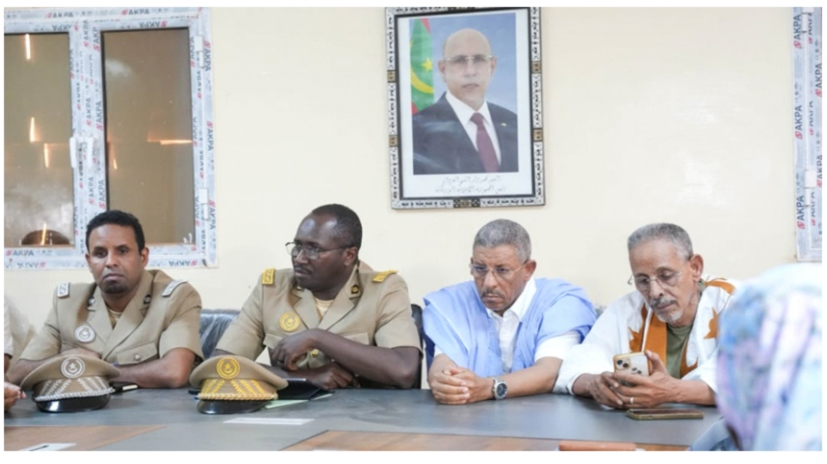
محمد المختار محمد لفظيل

# تجكجة: اجتماع موسع للجنة الجهوية المشرفة على التحضير لإطلاق موسم الكيطنة

ترأس والي تكانت السيد أحمدُ ممادو كلي والأمين العام لوزارة التجارة والسياحة السيد يحي بوب الطالب بتجكجه، اجتماع اللجنة الجهوية للإشراف على التحضير لإطلاق موسم الكيطنة في إطار النسخة الثانية من " وطني.. وجهتي "، واللجان الفرعية المكلفة بالتحضير للتظاهرة الوطنية الهامة.

و أكد والي تكانت على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف اللجان، ضمانات لتوزيع واضح وفعال للمهام والمسؤوليات، لإنجاح الحدث البارز، الذي يعتبر تجسيدا لرؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وطموح فخامته للارتقاء بالسياحة الداخلية وتأكيد مكانته التنموية ودورها الاقتصادي والثقافي على مستوى الولاية.

كما تناول الوالي في معرض حديثه برنامج موسم الكيطنة بمدينة تجكجة، والذي يتضمن جملة من الأنشطة من أبرزها معارض للتمور و المخطوطات والتراث والعروض السياحية المحلية ومسابقات الرماية، إضافة إلى ورشة تفكيرية حول آليات تطوير السياحة المحلية، وورشات تكوينية، وزيارات للمواقع السياحية والتاريخية، يتخللها تذوق الأطباق التقليدية المحلية.



من جهته شدد الأمين العام لوزارة التجارة والسياحة على أهمية هذا المهرجان في تنشيط السياحة الداخلية وترقية المنتوج السياحي المحلي، انسجاما مع رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وعلى ضرورة تضافر جهود الجميع لإنجاحه بما يليق بمكانة ولاية تكانت التاريخية والثقافية

وحضر الاجتماع رئيس جهة تكانت، السيد محمد ولد بيها، وحاكم مقاطعة تجكجة، السيد ملاي إسماعيل المرتجى، وعمدة بلدية تجكجة، السيد جدو ولد منابه، إلى جانب طاقم الولاية، ورؤساء المصالح الجهوية، وعدد من الفاعلين في المجتمع المدني.

## الرئيس ولد الغزواني في مؤتمر صحفي:

# إنه لا علم لي بأحد أقاربي قريبًا كان أو بعيدًا تربطه علاقة بالمصلحة العامة على نحو يخالف القانون

وأكد رئيس الجمهورية أن الدولة ستواصل مواجهة هذه الشبكات الاجرامية بكل حزم، باعتبار ما تمارسه اتجارا بالبشر واستغلالا احاجة المهاجرين لتحقيق مكاسب غير مشروعة

وردا على سؤال حول تقييم أثر المشاريع المنجزة على التنمية، ومدى مساهمة العمل الحكومي في تحقيق الإنصاف الترابي، خصوصا لصالح مناطق وادي نهر السنغال، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن التنمية مسار متجدد ومستمر يرتبط بتطلعات المواطنين وتطور حاجاتهم.

وأوضح أن تلبية الاحتياجات الأساسية تفتح المجال أمام مطالب جديدة، وهو أمر طبيعي يعكس تطور المجتمعات؛ فبعد توفير المياه مثلا تظهر الحاجة إلى شبكات التوزيع، ثم الكهرباء والخدمات الأخرى، كما تتدرج مطالب فك العزلة من المسالك الترابية إلى الطرق المعبدة، وهذا لا يعكس عدم الرضا عن المنجزات، بل يعبر عن طموح مشروع نحو مزيد من التقدم.

وأشار فخامته إلى أن السنوات الأخيرة شهدت إنجازات مهمة شملت تطوير البنية التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الخدمات العمومية، مؤكدا في الوقت نفسه أن التنمية تظل ورشا مفتوحة تتطلب مواصلة الجهود ومضاعفة العمل.

وفيما يخص الإنصاف الترابي، أكد أن مناطق وادي نهر السنغال تحظى بمكانتها ضمن البرامج التنموية، موضحا أن المقاربة المعتمدة تقوم على تمكين جميع المناطق من الخدمات الأساسية بشكل عادل، مع توجيه الاستثمارات وفق خصوصيات ومؤهلات كل جهة.

وأورد فخامة رئيس الجمهورية مثالا يتعلق بمناطق كوركول وكيدي ماغه، حيث استفادت الأولى من برامج جهوية بقيمة 19 مليار أوقية، فيما حصلت الثانية على نحو 12 مليار أوقية قديمة، بما يعكس حرص الدولة على توزيع الاستثمارات بما يراعي حاجات السكان وإمكانات المناطق.

وأكد رئيس الجمهورية أن الرؤية التنموية لا تقوم على توحيد الاستثمارات بين الجهات بشكل حرفي، بل على تثمين مقومات كل منطقة واستثمار فرصها. وفي هذا الإطار، أوضح أن مناطق وادي نهر السنغال تمثل رافعة أساسية لتحقيق السيادة الغذائية، بفضل إمكاناتها الزراعية، مشيرا إلى المشاريع المنفذة في مجال استصلاح الأراضي، وإنشاء شبكات الري، وتوفير التجهيزات اللازمة لتحديث الزراعة.

كما أكد أن الهدف هو بناء تنمية متوازنة تستند إلى خصوصيات كل منطقة، وتحول مؤهلاتها إلى فرص حقيقية للنمو وتحسين ظروف حياة المواطنين.

ورداً على سؤال حول الدور الذي يمكن أن تلعبه موريتانيا في إطار الدبلوماسية الإيجابية، إلى جانب وضعية الأمن الطاقوي في البلاد، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن الموقع الجغرافي لموريتانيا يمثل رصيداً استراتيجياً، باعتبارها تجمع بين العمق الأفريقي والانتماء العربي.

وأوضح أن هذا الموقع يمنح البلاد فرصا واسعة لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، من خلال تطوير علاقاتها مع محيطها، خاصة في أفريقيا والعالم العربي، مشيرا إلى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار، ولا سيما دول غرب أفريقيا.

وفي هذا السياق، أشار فخامته إلى أهمية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، التي من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة للتبادل التجاري، وتتيح للمنتجات الموريتانية فرصا أكبر للولوج إلى أسواق المنطقة بشروط تفضيلية. كما أكد أن هذه المبادرات تسهم في تعزيز صورة موريتانيا وحضورها على المستويين الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بالأمن الطاقوي، أكد رئيس الجمهورية أن تأمين مصادر الطاقة أصبح تحديا استراتيجيا في ظل الأزمات العالمية، وأن موريتانيا تعمل على تعزيز قدراتها في هذا المجال من خلال تطوير منشآت التخزين وتحسين البنية التحتية المرتبطة بالمحروقات.

وأوضح أن القدرات التخزينية المتوفرة سابقا في نواذيبو ونواكشوط كانت تعود إلى منشآت قديمة لم تعد تستجيب بشكل كامل للحاجات الحالية، وهو ما دفع الدولة إلى إطلاق مشاريع لإعادة تأهيلها وإنشاء منشآت جديدة.

وأشار إلى أن منشآت التخزين في نواذيبو خضعت للتأهيل وأصبحت جاهزة لاستيعاب طاقتها المبرمجة، فيما يجري استكمال مشاريع جديدة في نواكشوط بطاقة تخزينية إجمالية تصل إلى 123 ألف متر مكعب، تشمل منشأة بسعة 23 ألف متر مكعب أصبحت جاهزة للتشغيل بعد استكمال متطلبات السلامة، وأخرى بسعة 100 ألف متر مكعب يرتقب اكتمالها نهاية السنة الجارية.

وأكد فخامته أن هذه المشاريع تهدف إلى تعزيز الأمن الطاقوي، وتقليل الاعتماد على استيراد المحروقات، خاصة الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء، إضافة إلى رفع قدرة البلاد على مواجهة تقلبات الأسواق والأزمات المحتملة.

كما أبرز أهمية المشاريع المستقبلية في مجال الطاقة، وعلى رأسها محطة كهربائية تعمل بالغاز الموريتاني، ومحطة للطاقة الشمسية، بطاقة إنتاجية تبلغ 250 ميغاوات لكل منهما، بما يعزز استغلال الموارد الوطنية ويدعم التحول نحو طاقة أكثر استدامة.

وبخصوص قانون الرموز، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن حرية التعبير تُعد من الركائز الأساسية لأي ديمقراطية حقيقية، وأن لكل مواطن الحق في إبداء رأيه وانتقاد السياسات والتوجهات العامة، شريطة أن يكون ذلك في إطار المسؤولية والموضوعية.

وأوضح فخامته أن النقد البناء يمثل قيمة مضافة، لأنه يساعد على تصحيح المسار وتحسين الأداء، لا سيما عندما يكون مصحوبا بمقترحات وحلول عملية، غير أن الديمقراطية لا تقتصر على الحقوق فقط، بل تشمل أيضا الواجبات والمسؤولية، وهو ما يفرض الارتقاء بمستوى الخطاب العمومي بما يخدم مصلحة الوطن.

وأشار إلى أن الإشكال لا يكمن في ممارسة حق النقد، وإنما في طبيعة بعض الخطابات التي تتجاوز النقد الموضوعي إلى التشهير والتشويه وإثارة الانقسامات، مؤكدا ضرورة التمييز بين حرية التعبير المسؤولة والخطابات التي قد تضر بالوحدة الوطنية أو بمصالح البلاد.

وأكد فخامته أن النقاش العمومي ينبغي أن يركز على ما يعزز التلاحم الوطني، ويدعم بناء الدولة، ويشجع على المشاركة والحوار، بدل الخطابات التي تؤدي إلى التنازع الداخلي أو تسيء إلى صورة البلاد ومؤسساتها.

وأوضح رئيس الجمهورية أن الهدف وفيما يتعلق من قانون الرموز ليس حماية شخص أو جهة معينة، بل حماية المصلحة العامة وصون مكانة الأمة والجمهورية ومؤسسات الدولة، ودعا إلى اختيار تسمية تعكس مضمون القانون بشكل أوضح، مثل "قانون حماية الأمة" أو "قانون حماية الجمهورية" أو "قانون حماية المؤسسات".

وأكد أن أي ملاحظات أو مخاوف مرتبطة بالنص مرحب بها، وأن مراجعة القانون وتطويره بما يضمن وضوحه وتحصينه من أي تأويلات غير مقصودة أمر ممكن ومطلوب، داعيا إلى الاستفادة من مختلف الآراء والتجارب للوصول إلى صياغة أكثر دقة وتوازنا.

وقال إن النقاش الإعلامي والمجتمعي حول هذا الموضوع يمثل ممارسة طبيعية في مجتمع حر، ما دام يتم في إطار المسؤولية واحترام القوانين والمصلحة العليا للبلاد، مشدداً على أن الهدف النهائي هو تعزيز مؤسسات الجمهورية وحماية ثوابتها.

ورداً على سؤال حول الكيفية التي يتمنى أن يذكره بها التاريخ، والإرث الذي يرغب في تركه لموريتانيا، أكد فخامة رئيس الجمهورية أنه لا ينشغل بفكرة البقاء في السلطة أو بما سيقال عنه مستقبلا، بقدر ما يهمه أداء المسؤولية الموكلة إليه بكل أمانة وإخلاص.

وأوضح فخامته أنه يتطلع إلى مغادرة موقع المسؤولية وهو مطمئن إلى أنه أدى واجبه تجاه وطنه وشعبه، وأنه بذل ما في وسعه لخدمة البلاد، مع إدراكه أن تقييم الأشخاص والأعمال يبقى خاضعاً لاختلاف وجهات نظر الناس.

أما الإرث الذي يأمل في تركه لموريتانيا، فأكد أنه يتمثل أولاً في ترسيخ الاستقرار، وتعزيز قوة واستقلالية المؤسسات الدستورية والوطنية، وترسيخ ثقافة العمل المؤسسي باعتبارها أساسا لبناء دولة قوية.

كما أعرب عن تطلعه إلى تعزيز الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية، والحد من مظاهر الغبن والتوترات، وتهيئة ظروف تنموية واقتصادية يشعر جميع المواطنين بثمارها دون إقصاء أو تهميش.

وأكد فخامته أن هذه الأهداف ليست مجرد طموحات بعيدة، بل هي رهانات واقعية يمكن تحقيقها من خلال مواصلة العمل، وتعزيز أسس الدولة، وترسيخ مسار التنمية الشاملة.

وحول الاستثمارات السعودية في موريتانيا، خاصة في مجالي الطاقة والزراعة، وما إذا كانت تمثل تحولاً في طبيعة العلاقة بين البلدين من تعاون سياسي إلى شراكة اقتصادية أوسع، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن العلاقات الموريتانية السعودية تقوم على أسس استراتيجية متينة، تجمع بين الروابط التاريخية والأخوية والمصالح المشتركة.

وأوضح فخامته أن المملكة العربية السعودية تُعد شريكا استراتيجيا لموريتانيا، وأن العلاقات بين البلدين تشهد مستوى متميزا في مختلف المجالات، مع الحرص على مواصلة تطويرها وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

وأشار إلى أن الاستثمارات السعودية في مجالات حيوية، من بينها الطاقة والزراعة والبنية التحتية، تعكس عمق هذه الشراكة، مؤكدا أن التوجه نحو الشراكات الاستثمارية يمثل مسارا مهما لدعم التنمية الوطنية وتنويع مصادر تمويل المشاريع الكبرى.




وفيما يتعلق بالمديونية، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن الوضع المالي للبلاد شهد تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، موضحا أن نسبة الدين التي كانت تبلغ سنة 2019 نحو 91٪ من الناتج الداخلي الخام باحتساب الدين الكويتي، و79٪ من دونه، تراجعت حاليا إلى ما بين 40 و45٪.

وأضاف أن هذا التحسن تؤكده مؤشرات اقتصادية أخرى، من بينها تسجيل فائض في الميزانية سابقاً، وانخفاض العجز حاليا إلى أقل من 1٪، معتبرا أن هذه النتائج تعكس تقدما ملموسا في إدارة المالية العامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وجدد التأكيد على متانة العلاقات الموريتانية السعودية، وعلى أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، بما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار والتنمية ويخدم المصالح المشتركة.

ورداً على سؤال حول ملف الإرث الإنساني، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن البلاد قطعت أشواطاً مهمة في معالجة هذا الملف، وأن ما تحقق حتى الآن يدعو إلى الارتياح.

وأوضح فخامته أن الجهود المبذولة أسفرت عن تحقيق تقدم معتبر، وأن ما تبقى لا يعدو كونه بعض الترتيبات أو التفاصيل التي يمكن استكمالها، مشيرا إلى أن التوافق حول المبادئ الأساسية والجوهرية قد أصبح قائما.

وأكد أن موريتانيا، مثل غيرها من الدول، مرت بمراحل صعبة خلفت جراحا وآثارا مؤلمة، وأن معالجة هذه الملفات الحساسة تتطلب مقاربة قائمة على الإنصاف وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ الثقة بين مختلف مكونات المجتمع.

وأشار إلى أن الدولة تظل منفتحة ومستعدة للنظر في مختلف الحالات التي تعرض أصحابها للظلم، ودراسة السبل الكفيلة بمعالجتها بما يحقق العدالة ويحفظ حقوق الجميع.

ودعا فخامة رئيس الجمهورية جميع القوى الحية في البلاد، من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات دينية وإدارية وإعلامية، إلى مواصلة الإسهام في هذا المسار الوطني ومرافقته بروح المسؤولية والتعاون.

واعتبر أن معالجة ملف الإرث الإنساني ليست مسؤولية جهة بعينها، بل هي مسار جماعي يهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ الإنصاف، ودعم تماسك المجتمع، مشددا على أن مراحل مهمة قد أنجزت بالفعل، وأن العمل متواصل لاستكمال ما تبقى.

وفي سياق حديثه عن ما قدمته الدولة للشباب، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن المأمورية الحالية هي "مأمورية للشباب وبالشباب"، انطلاقا من قناعة بأن الشباب يمثلون قوة الحاضر وأساس المستقبل.

وأوضح فخامته أن تمكين الشباب يقوم على محورين أساسيين: إشراكهم في مواقع المسؤولية وصناعة القرار، وتأهيلهم لمتطلبات المستقبل. وفي هذا الإطار، أشار إلى إعادة تسمية القطاع المعني ليصبح وزارة تمكين الشباب والتشغيل، بما يعكس أولوية هذه الفئة في السياسات العمومية.

وأكد أن مشاركة الشباب تعززت سياسيا من خلال اعتماد لائحة خاصة بهم في الانتخابات، والعمل على تطوير آليات تمثيلهم محليا ووطنيا، بما يضمن حضورهم في متابعة البرامج التنموية.

وفي المجال الاقتصادي، أوضح أن الدولة طورت برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعملت على توفير فضاءات وبنى تحتية تساعد الشباب على تنمية قدراتهم وممارسة أنشطتهم.

كما أشار إلى أهمية تجديد الإدارة عبر فتح المجال أمام الكفاءات الشابة، مستشهدا بالاكتتابات الوطنية في مختلف القطاعات، ومنها اكتتاب نحو 8 آلاف شاب وشابة، باعتباره خطوة مهمة لضخ طاقات جديدة في مؤسسات الدولة.

وفي مجال التعليم والتكوين، أكد مواصلة إصلاح المنظومة التعليمية، وتوسيع مؤسسات التعليم العالي وتنويع تخصصاتها، إلى جانب تطوير التكوين المهني، بما ينسجم مع حاجات التنمية وسوق العمل.

وقال إن الهدف هو بناء جيل من الشباب المؤهل والقادر على تحمل المسؤولية، وتعزيز مشاركته في مختلف مجالات التنمية الوطنية.

وردا على سؤال حول عدم انعكاس إنتاج الغاز على حياة المواطنين، وارتفاع أسعار غاز الطهي رغم دخول موريتانيا مرحلة إنتاج الغاز، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن امتلاك الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة تحولها الفوري إلى ثروة، موضحا أن الأمر يتطلب استثمارات كبيرة وخبرات وتقنيات لتحويل هذه الموارد إلى قيمة اقتصادية تعود بالنفع على المواطنين.

وأوضح فخامته أن الغاز الموريتاني المستخرج ضمن المشروع الحالي ليس غازا منزليا، بل غاز طبيعي يخضع لعمليات معالجة تفصل مكوناته المختلفة، وأن غاز الطهي يمثل جزءا محدودا منها، مشيرا إلى أن المشروع يهدف أساسا إلى الإنتاج والتصدير والاستفادة من العائدات وفق مراحل مدروسة.

وأكد أن من حق المواطنين الاطلاع على وضعية ملف الغاز ومراحل تطوره، مشدداً على ضرورة اعتماد الشفافية في إدارة الموارد الوطنية.

وأشار إلى أن الموارد الطبيعية، سواء تعلق الأمر بالغاز أو الزراعة أو الثروة السمكية، لا تصبح ثروة حقيقية إلا بعد استغلالها وتطويرها، وهو ما يتطلب شراكات واستثمارات وخبرات تقنية متقدمة.

وفيما يتعلق بمشروع الغاز المشترك مع السنغال، أوضح فخامته أن الاتفاقية الموقعة سنة 2015 تقوم على شراكة محددة بين البلدين، وأن مساهمة موريتانيا تمت عبر الشركة الوطنية للمحروقات بنسبة 7٪، وهي مساهمة تطلبت تمويلا نظرا لحجم الاستثمارات المطلوبة.

وأكد أن الاستعانة بالشركات الأجنبية لا تنتقص من السيادة الوطنية، بل تمثل خيارا عمليا تستفيد منه مختلف الدول، نظرا لما توفره هذه الشركات من تمويل وتقنيات وخبرات ضرورية لتنفيذ المشاريع الكبرى، مع الحفاظ على حقوق الدولة وعوائدها.

وأوضح أن مشاريع الغاز تحتاج إلى مراحل طويلة قبل تحقيق عائدات كبيرة، بسبب ضخامة تكاليف الاستثمار واسترجاع النفقات الأولية، مشيرا إلى أن العوائد ستزداد تدريجيا مع ارتفاع الإنتاج وتطور مراحل المشروع.

وختم فخامته بالتأكيد أن الغاز يمثل فرصة استراتيجية لموريتانيا، وأن تحويله إلى محرك للتنمية يتطلب رؤية واقعية وحسن إدارة وتطويرا للخبرات الوطنية، حتى تستفيد البلاد من ثرواتها بشكل مستدام.

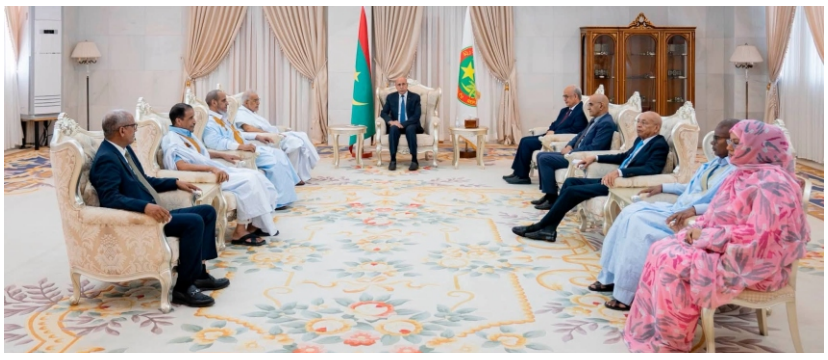
وفي ختام المؤتمر الصحفي، قال فخامة رئيس الجمهورية "إن بلدنا ولله الحمد في وضع جيد وآفاقه واعدة، على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها ويمر بها العالم حاليا. سنستمر في تنفيذ البرامج التنموية التي التزمنا بها للشعب الموريتاني، والثبات على الانفتاح على الجميع بدون تمييز، وفي تنفيذ أولوياتنا التي من ضمنها تحسين ظروف مواطنينا الأقل دخلا والأكثر هشاشة، والتركيز على كل ما من شأنه تمكين الشباب وخلق الظروف التي تمكنه من المساهمة في تنمية البلد".

وأضاف "أنا على يقين بأن مستقبلنا رهينٌ، أولاً، بصدق نوايانا، وبتضامننا، وجديتنا في العمل معاً من أجل حاضر البلد ومستقبله. وعلينا أن نجعل من تبايننا، الذي هو ظاهرة صحية، مصدرَ ثراءٍ وقوة، فنحن متفقون جميعاً على أننا نحب هذا الوطن".



## بعد توقيع أطراف الحوار الوثيقة المقدّمة من موسى افال

# الرئيس غزواني يتسلم وثيقة الحوار من منسقه ويجتمع بممثلي الأطراف المشاركة فيه







استقبل رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، الجمعة بالقصر الرئاسي في نواكشوط، المنسق المكلف بالحوار الوطني ورؤساء الأطراف السياسية المشاركة في مسار الحوار الوطني.

وخلال اللقاء، تسلم الرئيس وثيقة الحوار الوطني، التي تتضمن خلاصات المشاورات ومخرجات المرحلة التحضيرية، في خطوة تؤذن ببدء مرحلة جديدة من مسار الحوار الذي يهدف إلى تعزيز التوافق بين مختلف الفاعلين السياسيين حول القضايا الوطنية.

وتشكل الوثيقة حصيلة المشاورات التي سبقت إطلاق الحوار، ومن المنتظر أن تمثل أرضية للعمل خلال المرحلة المقبلة، التي يُرتقب أن تشهد نقاشات بين مختلف الأطراف المشاركة بهدف التوصل إلى توافقات بشأن عدد من الملفات ذات الأولوية على الساحة الوطنية.

ويأتي اللقاء بعد أيام من توقيع الأطراف السياسية على الوثيقة المرجعية للحوار، التي استكملت المرحلة التحضيرية للمسار، بانتظار تحديد موعد انطلاقه.

وشملت الوثيقة توقيع منسق الحوار الوطني، وممثلي الأغلبية الرئاسية والأحزاب الداعمة للرئيس، ومؤسسة المعارضة الديمقراطية، وقطب ائتلاف المعارضة الديمقراطية، وحزب تكتل القوى الديمقراطية.

وكان منسق الحوار الوطني موسى فال قد أكد، عقب التوقيع، أن إعداد الوثائق المنظمة للحوار استغرق عامًا وأربعة أشهر، مشيرًا إلى أن الحوار سيركز على أربعة محاور رئيسية تتعلق بإصلاحات كبرى.

في المقابل، اعتبرت قوى المعارضة أن التوقيع يمثل استكمالًا للمسار التحضيري، مؤكدة أن تحديد موعد انطلاق الحوار أصبح بيد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني.

وقعت الأطراف المشاركة في الحوار الوطني مساء الثلاثاء في نواكشوط الوثيقة المقدّمة من منسقه موسى افال.

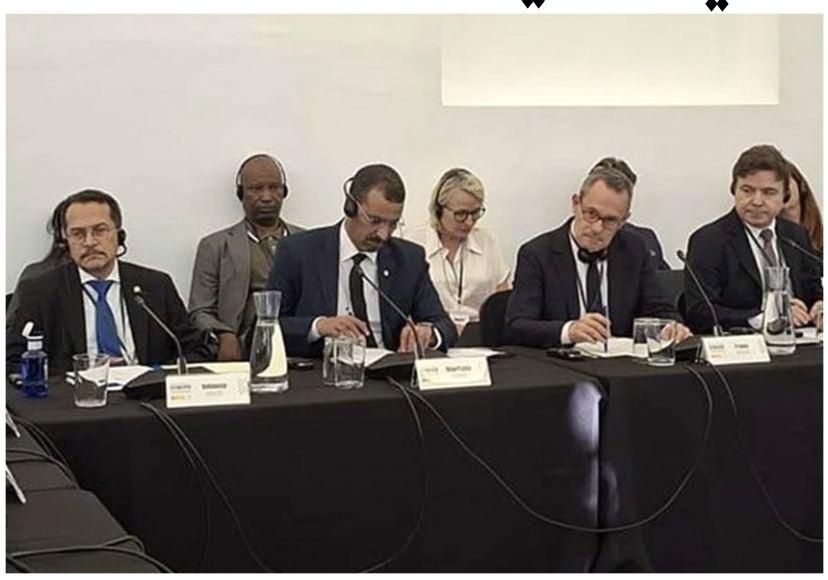
ووقع الوثيقة عن أقطاب المعارضة رئيسُ حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) حمادي ولد سيدي المختار ورئيس حزب اتحاد قوى التقدم محمد ولد مولود.

كما وقع الوثيقة عن قطب الأغلبية رئيس حزب الإنصاف محمد ولد بلال، وعن تكتل القوى الديمقراطية نائب رئيسه إبراهيم ولد ابيهي.

وكان موسى فال قدّم الشهر الماضي وثيقة أطلق عليها "الدليل المرجعي لتنظيم الحوار الوطني"، بهدف تجاوز العقبة التي أدت لتعليق الجلسات التحضيرية للحوار منذ مارس الماضي.

وجاءت الوثيقة في ثمانية محاور، وأزيلت منه الجملة التي أثارت الخلاف بين المعارضة والموالاة، وهي "المدد والمأموريات"، حيث أصرت المعارضة على إزالتها أو تقييدها بعدم المساس بالمواد الدستورية المحصّنة، فيما أعلنت الموالاة، وخصوصا حزب الإنصاف الحاكم في أكثر من مناسبة تمسكه بها.

# موريتانيا تشارك في المؤتمر الوزاري الدولي لحماية وصون التراث الفلسطيني



شارك معالي وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، السيد الحسين ولد مدو، الأربعاء في العاصمة الإسبانية مدريد، في أعمال المؤتمر الوزاري الدولي لحماية وصون التراث الفلسطيني.

وأكد معالي الوزير، في كلمة بالمناسبة، أن حماية التراث الفلسطيني وصونه تمثل مسؤولية أخلاقية وإنسانية مشتركة، باعتباره جزءًا أصيلًا من التراث الإنساني العالمي، داعيا إلى تكثيف الجهود الدولية للحفاظ على الذاكرة الحضارية للشعب الفلسطيني.

وأضاف أن هذا الاجتماع لا يقتصر على مناقشة قضية ثقافية تخص شعبا بعينه، وإنما يجسد دفاعا عن حق الشعوب في صون ذاكرتها الحضارية وحماية إرثها الثقافي بوصفه جزءا لا يتجزأ من التراث الإنساني المشترك.

وأوضح أن انعقاد المؤتمر في هذا الظرف يؤكد أن الثقافة تمثل خط الدفاع الأخير عن كرامة الشعوب، وأن الاعتداء على التراث هو اعتداء على الإنسان نفسه، وعلى حقه في الحفاظ على هويته وتاريخه.

واستعرض الجهود التي تبذلها موريتانيا في مجال صون التراث الذي يحظى بعناية خاصة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي جعل من حماية الموروث الثقافي وتعزيز الهوية الحضارية خيارًا استراتيجيًا، إلى جانب دعم القضايا العادلة وصون التراث الإنساني.

وأكد أن فلسطين تمثل إحدى أعرق الحضارات الإنسانية ومهد الرسالات السماوية وملتقى الحضارات، لما تزخر به من مواقع دينية وأثرية وتاريخية شكلت عبر العصور رصيدا حضاريا عالميا أسهم في إثراء التراث الإنساني.

وأشار إلى أن التراث الفلسطيني يواجه اليوم تهديدات غير مسبوقة نتيجة الاعتداءات والحروب، ولا سيما في قطاع غزة، مستعرضا ما وثقته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والهيئات المختصة من أضرار جسيمة طالت المواقع الأثرية ودور العبادة والمكتبات والمراكز الثقافية، فضلا عن المخاطر التي تهدد عناصر التراث الثقافي غير المادي.

وشدد معالي الوزير على أن استهداف التراث الفلسطيني لا يقتصر على تدمير المعالم التاريخية، بل يمتد إلى محو الذاكرة الجماعية وتقويض الهوية الثقافية، مؤكدا أن حماية هذا الإرث مسؤولية جماعية تتطلب تضامن المجتمع الدولي للحفاظ على أحد أهم مكونات التراث الإنساني المشترك.

# اجراء أول عملية "TAVI" دون تخدير كامل بالمركز الوطني لأمراض القلب



استقبل المركز الوطني لأمراض القلب بعثة طبية متخصصة من مستشفى San Camillo الإيطالي، في إطار اتفاقية الشراكة والتعاون بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية الإيطالية، بهدف إجراء عمليات متقدمة لتبديل الصمام الأبهري عبر القسطرة (TAVI)، وإنجاز عمليات قسطرة علاجية معقدة، إلى جانب تكوين وتأهيل الأطقم الطبية الوطنية.

وسجلت البعثة، اليوم، بالتعاون مع الطاقم الطبي الوطني، إنجازًا طبيًا يُعد الأول من نوعه بالمركز، تمثل في إجراء عملية TAVI لمريض دون اللجوء إلى التخدير الكلي أو الجزئي، وهو تطور يعكس مستوى التقدم الذي يشهده المركز في مجال علاج أمراض القلب باستخدام أحدث التقنيات الطبية.

ومن المقرر أن تُجري البعثة، خلال فترة عملها، خمس عمليات TAVI، بالإضافة إلى عدد من عمليات القسطرة العلاجية المعقدة، مع مواصلة البرنامج التكويني للأطباء والممرضين والفنيين، بما يسهم في نقل الخبرات وتعزيز القدرات الوطنية.

وتستمر مهمة البعثة الطبية الإيطالية حتى 22 يوليو 2026، ضمن برنامج التعاون الصحي بين موريتانيا وإيطاليا، الهادف إلى تطوير الخدمات الصحية والارتقاء بجودة الرعاية الطبية المقدمة لمرضى القلب.

# وزيرة التجارة والسياحة تطلق من تجكجة موسم الكيطنة ضمن النسخة الثانية من "وطني وجهتي"

انطلق بمدينة تجكجة عاصمة ولاية تكانت موسم السياحة الخاص بالكيطنة ضمن النسخة الثانية من البرنامج الوطني "وطني... وجهتي".

وقالت معالي وزيرة التجارة والسياحة بالمناسبة إن إطلاق هذه النسخة يأتي استجابة لتجديد دعوة فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني المواطنين، لقضاء عطلهم داخل الوطن. وهي دعوة إلى إعادة اكتشاف موريتانيا، وتعميق الانتماء إليها، وتوطيد الصلات بين أبنائها وهي، في بعدها التنموي، توجه عملي لتوجيه الإنفاق السياحي داخل الدورة الاقتصادية الوطنية، بما ينعش الفنادق والنزل والمطاعم والنقل والصناعات التقليدية والمنتجات المحلية، ويفتح فرصا جديدة أمام الشباب والنساء والمقاولين ورواد الأعمال وأصحاب المبادرات.

وقد أشرفت على إطلاق موسم الكيطنة السياحي معالي وزيرة التجارة والسياحة زينب بنت أحمدناه رفقة معالي وزير الزراعة والسيادة الغذائية محمدُ أحمدُ امحيميد ومعالي وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان الحسين ولد امدو ووالي تكانت السيد أحمدُ ماماد و كلي.

ونوهت معالي الوزيرة بالدور الرائد للسيدة الأولى الدكتورة مريم محمد فاضل الداه بوصفها سندا لكل مبادرة مستنيرة تخدم المواطن والوطن، وبما تضفيه مساندتها من قوة معنوية على المبادرات ذات الأثر الاجتماعي والثقافي والتنموي.

وعبرت صاحبة المعالي عن بالغ تقديرها للجهود الكبيرة والتنسيق المحكم لمعالي الوزير الأول، السيد المختار ول اجاي ودعمه المستمر لترجمة التوجه الرئاسي إلى عمل حكومي متكامل ومستدام.

ويمثل إطلاق هذا الموسم فرصة لتعزيز السياحة الداخلية والتعريف بالمقدرات السياحية للولايات الواحاتية. كما يشكل دعوة للمواطنين للعودة إلى مواطنهم الأصلية وقضاء العطل داخل الوطن، بما يسهم في تعزيز الأواصر الاجتماعية ويقوي الارتباط بالوطن وينعش الحركية الاقتصادية.

وعبرت معالي وزيرة التجارة والسياحة السيدة زينب أحمدناه عن تشرفها بالإشراف من ربوع ولاية تكانت العريقة، على افتتاح النسخة الثانية من الموسم الوطني للسياحة الداخلية "وطني وجهتي" هذا الموسم الذي أصبح تعبيرا عن وعي وطني متجدد، وخيار تنموي يحمل أبعادا اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة.

وأضافت معالي الوزيرة أن النسخة الأولى من "وطني وجهتي" أثبتت أن هذا التوجه يستجيب لتطلع وطني حقيقي؛ فقد شهدت مختلف محطاتها تفاعلا واسعا من المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والإعلاميين، وأسهمت في التعريف بمقدراتنا السياحية، وإنعاش الاقتصاد المحلي.

وأكدت صاحبة المعالي أن النسخة الثانية لا تنطلق من فراغ، بل تبني على نجاح تحقق، ودروس مستفادة، وثقة متنامية في قدرة السياحة الداخلية على التحول من نشاط موسمي عابر إلى رافعة تنموية مستدامة.

وتابعت معالي الوزيرة "منذ دعوة فخامة رئيس الجمهورية في العام الماضي، شهد قطاع السياحة ديناميكية متصاعدة؛ فتوسعت دائرة الاهتمام بالسياحة الداخلية، وتعزز حضور الوجهات الوطنية في الخطاب الإعلامي والفضاء الرقمي، وتزايد انخراط القطاع الخاص، وأصبح الاستثمار في الإيواء والخدمات السياحية والصناعات التقليدية والإرشاد أكثر حضورا.

وأشارت صاحبة المعالي إلى أنه وفي إطار هذه الديناميكية عمل قطاع التجارة والسياحة على تطوير الترويج للوجهة الموريتانية، وتشجيع الشراكة مع المهنيين، والاهتمام بالتكوين وتحسين جودة الخدمات، والعمل على تنويع المنتج السياحي، لكي تصبح السياحة نشاطا اقتصاديا منتجا، قادرا على خلق فرص العمل.

وأوضحت معالي الوزيرة أن ما تحقق يمثل بداية موفقة لمسار يحتاج إلى المزيد من مضاعفة العمل والاستمرارية، مؤكدة أن طموح القطاع في هذه النسخة هو الانتقال من تنظيم الفعاليات إلى بناء منظومة سياحية محلية متكاملة، ومن التعريف بالمواقع إلى تثمينها، ومن المبادرات المتفرقة إلى خارطة طريق واضحة، تتضافر في تنفيذها جهود الدولة والقطاع الخاص والمنتخبين والمجتمعات المحلية.

وثمنت معالي الوزيرة مواكبة وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان للموسم الماضي من خلال برامج ثقافية واسعة أبرزت غنى موروثنا وتنوعه، ومواصلتها هذا الفعل وتعزيزه.

كما شكرت صاحبة المعالي وزارة الزراعة والسيادة الغذائية على مشاركتها الفاعلة في هذه النسخة من خلال تنظيم معرض التمور ودعم العارضين. وأشادت معالي الوزيرة بمساهمة وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف، وبمواكبتها للمعارض التي تتيح للحرفيين عرض إبداعاتهم وتوسيع فرص تسويقها، وعلى استمرار هذه الشراكة وتطويرها في النسخة الحالية. ونوهت معالي الوزيرة بالتعاون المثمر مع وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية والذي مكن من فتح خطوط تمويل للمشاريع السياحية في شنقيط ووادان والشراكة المميزة في مجال التكوين من خلال شراكة وكالة التشغيل والمدرسة الوطنية لمهن السياحة وهي التجربة التي ستتواصل بحول الله ليتوسع نطاقها لتشمل وجهات أخرى، حتى يصبح الموسم فضاءا حقيقياً للمبادرة والتكوين وخلق فرص العمل، و بصفة خاصة لصالح الشباب والنساء.

وثمنت معالي الوزيرة مبادرة وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي بتنظيم رحلات سياحية لصالح التلاميذ المتفوقين، بما يجعل السياحة الداخلية أداة تربوية لاكتشاف الوطن، مؤكدة أن القطاعين يعملان معا من أجل ضمان تكرارها خلال العام الحالي وتوسيع دائرة المستفيدين منها. وأشادت كذلك معالي الوزيرة بجهود وزارة الطاقة والنفط على تحسين خدمات الكهرباء بالمناطق السياحية، لما لذلك من أثر مباشر في جودة الاستقبال واستدامة النشاط، وكذلك وزارة التجهيز والنقل على جهودها وجاهزيتها.

وحيت معالي الوزيرة الاتحادية الوطنية للسياحة، الشريك الفاعل في الموسم الماضي وإعداد هذا الموسم وتنفيذه، ومن خلالها الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، لما يضطلع به القطاع الخاص من دور أساسي في الاستثمار وتحسين العرض والخدمات وتحويل مؤهلاتنا السياحية إلى قيمة اقتصادية وفرص عمل مستدامة.

وقالت معالي وزيرة التجارة والسياحة زينب بنت أحمدناه إن اختيار ولاية تكانت لاحتضان إطلاق النسخة الثانية يحمل دلالة خاصة؛ فهذه الولاية ليست مجرد محطة سياحية، وإنما هي صفحة مشرقة من تاريخ موريتانيا، وفضاء فريد تتعانق فيه الجغرافيا مع الذاكرة، والطبيعة مع الثقافة، والعمران التاريخي مع القيم الروحية الأصيلة.

وأضافت معالي الوزيرة أن ولاية تكانت تتميز بتنوع طبيعي استثنائي، يجمع بين الهضاب الشامخة، والأودية الرحبة، والواحات الوارفة، والمدن العريقة، والمناظر التي صاغتها الطبيعة في انسجام بديع، مضيفة أن الولاية تزخر كذلك بتراث ثقافي وديني عريق، وبمحاظر ومكتبات ومخطوطات وشواهد تاريخية،ظلت على امتداد القرون منارات للعلم والمعرفة، ومحطات للقوافل والتبادل والتواصل.

وأشارت صاحبة المعالي إلى أن مدن الولاية التاريخية وقراها وواحاتها ومعالمها الدينية والثقافية تشكل رصيدا وطنيا ثمينا، يتطلب منا جميعا حمايته والعناية به وإبرازه بصورة تليق بقيمته.

وأوضحت معالي الوزيرة أن تثمين هذه المؤهلات يقتضي صون أصالتها، وتنظيم استغلالها، وتحسين الوصول إليها، وتوثيق رواياتها، وإشراك سكانها في إدارتها والاستفادة من عائداتها.

ودعت معالي الوزيرة أبناء ولاية تكانت إلى التوجه نحو القطاع السياحي والاستفادة من الفرص التي يتيحها في مجالات الإيواء والضيافة والإرشاد والنقل والصناعات التقليدية والمنتجات المحلية، وتنظيم الرحلات والخدمات الرقمية والترويجية.

وقالت صاحبة المعالي إن أبناء الولاية هم الأقدر على التعريف بتاريخها، والأجدر برواية قصصها، والأحرص على حماية معالمها، مؤكدة أنه من واجبهم تمكين الشباب من المعارف والمهارات والوسائل التي تجعل منهم شركاء حقيقيين في صناعة وجهة سياحية تنافسية ومستدامة. ودعت معالي الوزيرة المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين إلى استكشاف ما تتيحه تكانت من فرص واعدة، وإلى إقامة مشاريع مسؤولة تراعي البيئة والهوية المحلية، وتوفر فرص العمل، وتدمج المجتمعات المضيفة في سلاسل القيمة السياحية.

كما دعت صاحبة المعالي ملاك المنشآت السياحية

وأصحاب الخدمات إلى مضاعفة هذه المنشآت والارتقاء بجودة خدماتها، والتحلي بروح الضيافة، واعتماد أسعار شفافة ومناسبة لأن نجاح الوجهة لا يقاس بجمال مواقعها وحده، بل أيضا بجودة التجربة التي تقدمها للزائر. وأكدت صاحبة المعالي أن وزارة التجارة والسياحة بالتعاون مع السلطات المحلية والمنتخبين والمهنيين ،ستواصل العمل على مواكبة المبادرات الجادة، والاستمرار في دعم التكوين والترويج، وتشجيع الاستثمار، وتحسين تنظيم النشاط السياحي، بما يضمن استدامته وتوزيع منافعه بصورة عادلة. واوضحت معالي الوزيرة أن شعار "وطني وجهتي" يجسد رؤية صاحب الفخامة في أن يكون الوطن حاضرا في خياراتنا؛ فتتحول معرفتنا به إلى محبة، ومحبتنا له إلى سلوك، وسلوكنا إلى قوة تنموية تخدم الإنسان والمكان، داعية إلى أن نجعل من كل رحلة داخل الوطن جسرا بين أبنائه، ومن كل زيارة دعما لاقتصاد محلي، ومن كل صورة رسالة نافذة تظهر جمال موريتانيا وأصالة شعبها.

وقالت صاحبة المعالي إن نجاح هذا الموسم مسؤولية مشتركة، تبدأ من مؤسسات الدولة، وتمر بالسلطات والمنتخبين والمهنيين والإعلاميين، وتكتمل بانخراط المواطنين والمجتمعات المحلية، مشيرة إلى أن السياحة الداخلية لن تتحول إلى نشاط مستدام إلا إذا آمنا جميعا بأنها صناعة واقتصاد وثقافة ورسالة وطنية، وليست مجرد مناسبة موسمية.

وتوجهت معالي الوزيرة بجزيل الشكر إلى السلطات الإدارية والأمنية، والمنتخبين، وسكان ولاية تكانت، وإلى مختلف القطاعات الحكومية والاتحادية الوطنية للسياحة وشركائنا من القطاع الخاص والإعلاميين والفنانين والشباب والنساء وأصحاب المبادرات، على مابذلوه من جهد، وما أبدوه من كرم الاستقبال وحسن التنظيم وروح الشراكة. وجددت صاحبة المعالي الدعوة إلى مواطنينا جميعا لتلبية نداء صاحب الفخامة، واختيار وطنهم وجهة لعطلتهم؛ اكتشافا لكنوزه، ودعما لاقتصاده، وإسهاما في بناء سياحة وطنية مسؤولة ومستدامة.

وتضمن حفل افتتاح موسم الكيطنة فقرات فنية وأدبية، وحضورا لافتا للفنانين الشباب.



# حين يتحول النظام إلى عصابة ويسقط القناع

ما كُشفته فوضية صفقات مشاريع العصرنة والدعم وزبونية الانتقاء وحجم صفقات التراضي وغياب النظام ونفوذ الأشخاص والقبيلة وفقدان هيبة الدولة و مصير ملف حبوب الهلوسة والأدوية المزورة وملف اختفاء المليارات وطريقة تسرب أكباش الفداء وخروج الجميع بقوة النفوذ واذلال القانون وسيطرة زمرة من نافذين بقوة الغرابة ونفوذ المال علي موارد شعب بلد باكمله من صفقات بالمليارات ومشاريع وهمية تستنزف بها الثروات والاستلاء علي كل شيء

جعل من المستحيل التعامل مع هذه القضايا كفضائح مالية أو اخبار عابر أو حتى كقضية فساد كبيرة ثم نغلق القوس وننتقل إلى غيره ما كُشفته فضائح النظام هو لحظة تعرية كاملة لطبيعة الحكم ولطريقة إدارة الدولة وللحد الذي وصلت إليه السلطة في حماية نفسها على حساب القانون والمال العام وكرامة الإنسان

القضية هنا لا تبدأ من اختفاء المليار رغم فداحتها ولا تنتهي عند لجنة تحقيق حُلت أو تقرير أوقف أو وزارت أصبحت للعبة بيد أشخاص القضية أعمق بكثير إنها قضية دولة قررت أن تعيش بلا مرآة بلا مراجعة بلا محاسبة لأن رؤية الحقيقة أصبحت خطراً وجودياً عليها

مئات المليارت ليست مجرد مبالغ منهوب بل اختبار أخلاقي وسياسي سقطت فيه السلطة سقوطاً مدوياً هذه المبالغ يعني آلاف الفرص الضائعة وملايين الوجبات التي لم تصل ومئات المرافق التي لم تُبن لكنه في ميزان الحكم يعني شيئاً آخر تماماً يعني الحفاظ على شبكة النفوذ متماسكة مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات حتي ولو كان مستقبل بلد

السؤال هنا ليس سؤال صحافة بل سؤال دولة من أعطى أي جهة مهما كانت سلطتها حق تعطيل القانون ومن قرر أن السيادة تعلو على المحاسبة ومن أقنع نفسه أن حماية الفساد و عصابات حبوب الهلوسة والأدوية المزورة يمكن أن يكون طريقاً للاستقرار

التحليل البسيط للجريمة يقول إن أي سلطة تخاف من المراجعة هي سلطة تعرف أنها سارقه وأي دولة تكسر مؤسسات الرقابة هي دولة تعترف ضمنياً بأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها بالقانون بل تحتاج إلى المنع والنفوذ والحصانة

في هذه اللحظة يتحول الفساد من جريمة إلى بنية ومن حادثة إلى نظام ومن تجاوز إلى عقيدة حكم وتتحول الدولة من إطار جامع إلى شبكة مغلقة كل طرف فيها يحمي الآخر وكل ملف فيها يصبح خطاً أحمر وكل سؤال فيها يصبح تهديداً

وهنا يصبح الصمت شراكة ويصبح التبرير خيانة ويصبح التطبيع مع هذا الواقع مشاركة فعلية في الجريمة لأن القبول بأن ثمنع المراجعة اليوم يعني القبول بأن يُنهب أي قطاع غداً دون رادع

هذه ليست معركة محاسبين ولا صراع تقارير هذه معركة على معنى الدولة نفسه هل هي دولة قانون أم دولة أشخاص هل هي دولة مؤسسات أم دولة أشخاص هل هي دولة مواطنين أم دولة شبكات

الشعب في هذه المعادلة ليس رقماً بل الضحية الدائمة يُطلب منه الصبر بينما تُنهب موارده ويُطلب منه التحمل بينما تُحمى الملفات ويُطلب منه الصمت بينما تُكسر أدوات الحقيقة

الدول لا تسقط فقط بالانقلابات أو الحروب كثيراً ما تسقط حين تفقد قدرتها على محاسبة نفسها حين يتحول السؤال إلى جريمة وحين تصبح السيادة ستاراً للنهب وحين يُكافأ الفساد ويُعاقب من كشفه

الخطر الحقيقي استمرار هذا النهج لا يعني حماية النظام بل يعني تآكل الدولة من الداخل لأن الدولة التي تعطل رقابتها تحكم على نفسها بالعمى والدولة العمياء لا ترى الانهيار إلا بعد وقوعه

وفي النهاية لا يبقى إلا السؤال الذي لا يمكن حله بالمنع ولا بالحصانة ولا بتعطيل التقارير إذا كانت الدولة تمنع نفسها من محاسبة نفسها فمن يحمي المال العام ومن يحمي فكرة الوطن ومن يملك الشجاعة ليقول إن السيادة بلا قانون ليست سيادة بل غطاء

هذا السؤال سيبقى مفتوحاً وسيظل يلاحق كل من اختار حماية الفساد لأن التاريخ لا ينسى ولأن الدول لا تُبنى بالمنع

بل بالمحاسبة لنكف عن التمثيل ونسمي الاشياء بأسمائها

الدولة حاضرة لكنها اختارت حماية الفساد كسر المراجعة رفع السيادة فوق القانون وطلبت من الشعب تصديق الكذبة

لا أحد بريء بعد اليوم من حكم من سكت من بررٍ من صفق من قال (ليس ملفنا) من قال (دعونا ننتظر) الجميع شركاء بدرجات متفاوتة

هذه ليست أزمة موارد إنها أزمة ضمير ليست فجوة قانون بل فجوة شجاعة

الدولة التي تخاف من كشف الحساب لا تستحق الثقة السلطة التي تمنع المراجعة لا تستحق الصمت النخبة التي تعرف وتغض الطرف لا تستحق الاحترام

لا تحدثونا عن السيادة ولا عن الاستقرار ولا عن الوطنية فهي التي تخفي اللصوص وتخدم الخيانة

اليوم لم يعد السؤال من سرق بل من سمح من غطى من أمر من صمت ومن يطلب منا



كتم الصوت.

هذه لحظة تسمية الجريمة جريمة التواطؤ تواطؤ والصمت شراكة

ومن يظن أن النفوذ والحصانة تطيل العمر السياسي لا يفهم كيف تسقط الدول

الدول لا تسقط فجأة تسقط عندما تفقد احترامها لنفسها

السؤال واحد

إذا كانت الدولة تمنع محاسبة نفسها، فبأي حق تطلب منا الثقة؟

حين تفقد الدولة سيادتها و تتحول من دولة الى عصابة قمعية تدار بمنطق القرابة و الولاء ..... من أجل حماية مصالح أشخاص وقبائل ساعتها سيدرك الجميع أن النظام تحول الى عصابة واننا أصبحنآ في غابة

بقلم: شيخنا سيد محمد

ميناء الصداقة هو أكبر ميناء في موريتانيا
ميناء الصداقة بانواكشوط هو بوابة موريتانيا على العالم الخارجي
ميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة
أول ميناء عمومي جنوب الصحراء ومفترق طرق بين اوروبا وافريقيا والامريكيتين مما جعله في موقع متميز
شعار الميناء
تنافسية - ثقة - أمان
بعض الأرقام الجوهرية مجال الميناء 14672 هكتار
التطور السنوي لعدد الحاويات 2.11٪
عدد الحاويات 20 قدما بلغ سنة 2022 / 185290
استقبل سنة 2022 / 5313797 طن
عناية خاصة بالبيئة
مركز بترولي قادر على استقبال سفن تصل حمولتها 50000 / 40000 طن
يخضع لمقاييس المدونة code ISPS
ميناء أنواكشوط المستقل
الصداقة







مجموعة موريتانيا الحدث
الجريدة:
موريتانيا الحدث
نصف شهرية - سياسية
مستقلة - جامعة
الموقع الألكتروني:
www.elhadeth.mr
منصة موريتانيا الحدث على مواقع التواصل الاجتماعي
فيسبوك - تيكتوك - يوتيوب - انستغرام
للاتصال - واتساب: 48485555
البريد الألكتروني:
elhadeth.mr@gmail.com

المدير الناشر
محمد المختار محمد لفظيل
للاتصال: 48485555 (واتساب)

مستشار التحرير
سيدي محمد صمب باي
26292911

رئيس التحرير
محمد ولد الربيع

هيئة التحرير
سيدي محمد صمب باي
محمد ولد الربيع
الشيخ سيدي أحمد سالم
عبد الله ولد محمد فال
محمد المختار محمد لفظيل

التصميم
المدني ولد محمد

السكرتاريا
اكليثم محمد المختار

السحب
المطبعة الوطنية